التجاوزات على أملاك الدولة تدمير للتخطيط العمراني

أصبحت ظاهرة التجاوزات سمة بارزة في مدينة الحلة، مشوهة معالمها، واستغلت اغلب الأراضي الحكومية من قبل مواطنين بسبب عدم وجود ردع حازم، ما اثر كثيرا على وجود أراض خاصة في مركز مدينة الحلة تستغل لبناء المدارس والدوائر والمراكز الصحية والمتنزهات ومراكز الشرطة و يجب على الحكومة المحلية أن تقوم بجرد كامل لأملاك الدولة في المحافظة من اجل المحافظة عليها من المتجاوزين والسرَّاق.

□ بابل / إقبال محمد

وقال فريد محمد أن التجاوزات على أملاك الدولة ظاهرة غير حضارية وهي من الظواهر التي تهدد التخطيط العمراني للمدينة إلا أننا يجب أن ننظر إلى الأمر على انه حالة اضطرارية حيث يضطر بعض المواطنين لاستغلال قطع الأراضي الخاصة بالدولة كونهم يعانون عدم توفر مساكن أو أنهم يواجهون ضغطا في عدد أفراد العائلة المتواجدين في البيت الواحد مع عدم توفر المال الكافي لشراء أو تأجير مساكن، واعتقد بأن النزاهة في توزيع شقق المجمعات السكنية ستحل هذه المشكلة، أما بالنسبة للتجاوزات الأخرى كرمي الأنقاض على الشوارع أو الأرصفة أو قرب المساكن أو المنشآت الحكومية فهي ظاهرة ناتجة من عدم سيادة القانون ما أباح للمواطن التجاوز على أملاك الدولة وعليه فإن فرض القانون من خلال فرض غرامات، والحبس، سيحلان الكثير من المشاكل، واعتقد بأن الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن كل هذه التجاوزات لأن توفر حاويات وأماكن للطمر الصحي وتهيئة شبكة مجار جيدة ستكون حلا مباشرا وجذريا لمثل هذه التجاوزات.

أما المواطن نعمة كاظم فقد انتقد التجاوزات الكثيرة على أملاك الدولة والتي كثرت في السنين الأخيرة وكذلك عمليات تجريف أغلب الأراضي الزراعية المحيطة بمركز مدينة الحلة وهي تعتبر حزاما اخضرَ للمدينة، وبين أن على الحكومة الاتحادية والمحلية أن تعمل على إيجاد حلول سريعة لهذه المشاكل، ومنها إنشاء شقق واطئة الكلفة توزع مجانا للفقراء والمحتاجين وبهذه الطريقة يمكن أن نقضي على الأحياء العشوائية المتزايدة في المحافظة وكذلك أن تقدم الحكومة خدمات الماء والكهرباء والمجاري والاتصالات لهم بكل يسر وسهولة.

وأشارت المواطنة شيرين كامل أن ضعف القوانين وعدم تطبيقها أدى إلى زيادة حالات التجاوز على أملاك البلدية والمالية وأن الكثير من قطع الأراضي المخصصة أساسا لبناء مدارس أو مراكز صحية أو حدائق ومتنزهات استغلت من قبل مواطنين وكأنها ملك لهم وبدون حساب، والمطلوب الآن من الحكومة المحلية العمل الجاد للمحافظة على أملاك الدولة من أراض ومنشآت.

وقال مسؤول وحدة الغرامات والتجاوزات في بلدية الحلة قاسم حسين جاسم أن الوحدة تعمل ضمن مدينة الحلة وبتوجيه مباشر من قبل محافظ بابل محمد علي المسعودي على إزالة التجاوزات على أملاك الدولة وكذلك التجاوزات على الأرصفة والشوارع ورمي الأنقاض وتم تغريم العديد من المواطنين المتجاوزين مؤكدا: نحن نلاقي صعوبات كثيرة في عملنا بسبب القوانين الموجودة وهناك الكثير من الدعاوى تقام علينا من قبلهم رغم أن عملنا قانوني وبأوامر رسمية صادرة من الجهات المختصة بهذا المجال مؤكدا أن قسما من أعضاء وحدة التجاوزات يستدعون إلى هيئة النزاهة ويعاني أعضاء اللجنة من السب والشتم والتهديد أيضا مؤكدا أنه وأعضاء وحدته قدموا العديد من الطلبات لغرض تغيير عناوينهم غير أن طلباتهم ترفض.

وأكد جاسم أن هناك غرامات على المتجاوزين من على رمي الأنقاض ومخلفات البناء وكذلك التجاوز على الأرصفة ورمي المياه الآسنة، وتقدر هذه الغرامات بـ ٥٠ إلى ٥٠٠ ألف دينار وحسب نوعية التجاوز، ومن لا يدفع يحولْ إلى القانونية وتُقَمْ عليه دعوى ،وفي الحي الصناعي بدأنا بحملة غرامات وصلت إلى مليون دينار .وهناك تجاوز في الحي الصناعي في الثورة إذ حصل اتفاق بين القائمقام ومجلس المحافظة وتم نقل المتجاوزين إلى منطقة أبي خستاوي تم تنظيفه وتسييجه وتقسيمه من قبل مساح في البلدية، التقرير فيه ١٥٠ محلا القائمقام اشرف على المحلات المؤجرة من قبل المحافظة ومحال الحدادين والسمكرية في الثورة يستلم محله.

الساحات السابقة تؤجر لحرفيين محلات بسيطة لندافين او اسواق حيث كان مدخل الثورة مشوها تماما من محال السمكرة والشارع مسدود بالكامل.

وأضاف توجد لجنة فرعية مؤلفة من البلدية من المساحين ومسؤولي الأقسام حيث يوجد مساح من وحدة الغرامات وكل مسؤول عضو باللجنة ويوجد مراقبون ولكن الكادر لا يسد من اجل مراقبة المتجاوزين الذين زاد عددهم بعد قرار مجلس النواب الأخير بالتريث لإزالة المتجاوزين.

مشيرا انه تم تشكيل سرية خاصة بإزالة التجاوزات في محافظة بابل وهذا القرار يجب أن يكون حازما لأنه لا يمكن السيطرة على التجاوزات إلا بوجود حماية من الشرطة والأمن لأننا معرضون للتهديد ونتعرض إلى تجاوز بعض الأشخاص وقد تصل حد السب والشتم.

نص ردن

▪ علاء حسن

الحل في "سايبا"

وزارة التخطيط وفي آخر تقرير لها أعلنت أن نسبة البطالة بين القادرين على العمل من العراقيين بلغت ١٥ ٪ ، والنسبة بالأرقام تعني الملايين ، ومن المرجح أن تضاف أعداد أخرى ، وسط غياب الإجراءات الرسمية لمعالجة هذه المشكلة التي يتعرض لها الشباب من خريجي الجامعات الرسمية والأهلية ، ويحملون شهادات صحيحة الصدور .

الوزارة لم تعلن عن نسبة البطالة في إقليم كردستان ولكن الحكومة في أربيل أكدت أن النسبة صفر والشباب هناك لا يعانون مشكلة الحصول على فرص العمل ، لأن اتساع نشاط القطاع الخاص ، ووجود الشركات الاستثمارية والبيئة المناسبة للاستثمار عالجا المشكلة حسب الأصول ، فأصبحت محافظات الإقليم تستقطب العاطلين من المدن الأخرى ، وهذه الحالة تصطدم في بعض الأحيان بعقبات وعراقيل ، تتعلق بجوانب أمنية .

لا حل أمام من يعاني البطالة سوى اللجوء إلى" السايبا " وهذه المفردة لا تعني التسيب أو مرادفاتها بل التحرك السريع للحصول على سيارة أجرة تحمل هذا الاسم ، والعمل سائق أجرة في شوارع بغداد المزدحمة ، والحصول على دخل يومي ، يختلف مقداره بين سائق وآخر ، ويعتمد على الشطارة ، وإمكانية تجاوز السيطرات بطرق مبتكرة لضمان وصول "العبري " إلى المكان المقصود بأسرع وقت وبسلامة تامة .

شوارع بغداد اليوم أصبحت عبارة عن مشهد تتحرك فيه العجلات الصفر من "السايبا" وغيرها من سيارات الأجرة ، وفي الأيام المقبلة سينضم المزيد ، لأن وتيرة استيراد السيارات مازالت مستمرة، ويبدو أن إيران قدمت تسهيلات لكي تكون صناعتها للسيارات الأولى في العراق .

العاطلون عن العمل اعتمدوا الأساليب القديمة في البحث عن وسيلة للرزق ، وفي زمن النظام السابق ، وبفعل العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق بسبب حماقاته ، اضطر الكثير من العراقيين لبيع" ذهبات نسوانهم" أو غرف نومهم لافتتاح بسطية والوقوف على باب الله لضمان الرزق اليومي وشراء سلة الغذاء للأسرة خالية من اللحوم والفواكه ، لأنها معروضة بأسعار مرتفعة و والمغضوب عليهم لا يستطيعون الاقتراب منها .

تقع على الحكومة مسؤولية اتخاذ خطوات جدية لمعالجة مشكلة البطالة، نظرا لما تحمل من تداعيات اجتماعية ، فالعوز المادي، يهدد الاستقرار الأسري ، والرجل المفلس العطال البطال يعاني أزمات نفسية وربما في ساعة غضب يرمي يمين الطلاق أمام زوجته ، في حال رفضها بيع ما تملك من نيشان الزواج لإنقاذ زوجها بشراء "السايبا " ومن هنا تبدو المفردة ذات علاقة مباشرة بالتسيب ، والحكومة المنتخبة وأطرافها الذين اختارهم الشعب لم تعر اهتماما حتى الآن لمعالجة أي تسيب ، وبإمكانها أن تعالج المشكلة بتوفير "السايبا " لخريجي الجامعات وبقية العاطلين ، وجعلهم سواق سيارات أجرة في نقل السياح الذين سيصلون إلى العراق في السنوات المقبلة بعد استقرار الأوضاع الأمنية وتحقيق السيادة الكاملة ، ثم الشروع بخطط التنمية والاستثمار ، كما حصل في إقليم كردستان ، وعلى العاطلين أن يتحلوا بالصبر لحين الحصول على فرص العمل لدى القطاع الخاص وبأجور تدفع بالعملة الصعبة ، وأن يبتعدوا عن التفكير بسيارات "السايبا "لأنها وراء كل تسيب محتمل يحصل في المشهد العراقي .

مختصُّون: الاعتراضات العشائريّة وراء تلكؤ المشاريع

الحكومات المحليّة ترفض تسلّم المشاريع المتلكئة من الوزارات

□ الناصرية / حسين العامل

قال المعاون الفني لمحافظ ذي قار أن الحكومة المحلية في ذي قار وبقية المحافظات الأخرى رفضت تسلم المشاريع المتلكئة التي تقوم وزارات الدولة بتنفيذها في المحافظات المذكورة وذلك خلال اجتماع موسع عقد في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لهذا الغرض . وأوضح رحيم الخاقاني أن الحكومة الاتحادية عرضت خلال الاجتماع الذي عقد برئاسة وزير الدولة لشؤون المحافظات وحضور ممثلي الشؤون الفنية والقانونية في المحافظات العراقية . إمكانية تحويل مشاريع الوزارات المتلكئة إلى الحكومات المحلية في المحافظات لاستكمالها وان محافظة ذي قار رفضت العرض شأنها شأن بقية المحافظات وذلك بسبب تشعب الإجراءات المتعلقة بتلك المشاريع وتقاطع الصلاحيات بين الوزارات والحكومات المحلية .

وتواجه المشاريع التي تنفذها الوزارات والحكومات المحلية جملة من التحديات من بينها ضعف خبرة وإمكانيات الشركات المنفذة والاعتراضات العشائرية فضلا عن رداءة المواد الإنشائية المتوفرة في الأسواق المحلية والتي أخذت تنعكس سلبا على العمر الإنشائي للمشاريع المنفذة . وصرح المعاون الفني لمحافظ ذي قار بإمكانية موافقة المحافظة على المشاريع في حال تم حسم المشاكل المتعلقة بها من قبل الحكومة الاتحادية وإحالتها إلى مقاولين آخرين ومنح المحافظات مساحات تنفيذية واسعة.

ويقوم عدد من الوزارات العراقية حاليا بتنفيذ عدد من المشاريع في محافظة ذي قار لكن بعض هذه الوزارات واجهت جملة من العقبات الحقيقية في تنفيذ مشاريعها في المحافظة ولاسيما وزارات البلديات والإسكان و الإعمار والموارد المائية ووزارة الدولة لشؤون الأهوار .ويرد نقيب المهندسين في ذي قار المهندس فكرة عبد الكريم بعض أسباب تلكؤ تنفيذ المشاريع إلى الفشل في اختيار الشركة المنفذة وتحديد المشرفين على تنفيذ تلك المشاريع وأوضح في تصريح سابق للمدى قائلا " عدم اعتماد التخصص الفني للشركات في تنفيذ المشاريع وضعف خبرة الشركات المنفذة تسببا بتنفيذ مشاريع غير مطابقة للمواصفات الهندسية والفنية المعتمدة " .

وشدد نقيب المهندسين على أهمية متابعة الدوائر والجهات المعنية للمشاريع خلال وبعد استكمال عملية التنفيذ ومسائلة الشركات والمقاولين عن الأضرار والفشل في أعمال التنفيذ التي ستظهر لاحقا منوها إلى أن الشركات المتلكئة والمتسببة بالفشل لم تجر مساءلة معظمها من الجهات الحكومية المعنيةَ في الوقت الحاضر.

وفي السياق ذاته طالب محافظ ذي قار بمنح المحافظات صلاحيات اكبر في تنفيذ المشاريع وعدم اقتصار عملية التنفيذ على المشاريع التي لا تتجاوز كلفتها الـ ٥٠ مليار دينار .

وقال طالب كاظم الحسن في تصريح صحفي لشبكة أخبار الناصرية المحلية : " إن الحكومة الاتحادية وبعد اطلاعها على تلكؤ الوزارات في تنفيذ المشاريع داخل المحافظات قررت أن ترفع صلاحيات المحافظات في تنفيذ المشاريع لتشمل مشاريع ذات كلفة ٥٠ مليار دينار فما دون ، على أن تتولى الوزارات المشاريع الأكبر".

"ترابط " تقيم ورشة بشأن دور الإعلام في صنع السياسات العامّة

□ بغداد / المدى

أقامت منظمة (ترابط) مشروع الإصلاح الإداري العراقي ورشة عمل تناولت دور الإعلام في عملية صنع السياسات العامة أمس الثلاثاء في قاعة المنصور وحضرها عدد من المهتمين بالشأن الإعلامي وممثلي بعض الوزارات والفضائيات . وقال السفير الدكتور جوزيف غوغسيان للوكالة الأميركية للتنمية الدولية للمدى أمس :" أن للإعلام دورا كبيرا في صنع السياسات العامة للدول الديمقراطية خصوصاً للشعب العراقي الساعي إلى تحقيق أنموذج في الديمقراطية". وأضاف: أن برنامج المنظمة سيستمر أربع سنوات، ويقدم العمل بمساعدة الحكومة لأنه يرسم السياسة التنفيذية للدولة وفق المادة ٧٨ من الدستور وكذلك يعمل على مساعدة مجلس الوزراء وفق المادة ٨٠ من الدستور.

موضحاً: أن البرنامج يعمل على تطوير وصياغة رسم السياسات العامة وإصلاح القوانين العراقية. وأكد السفير غوغسيان على دور الإعلام بالضغط على صانعي القرار ، فضلا عن توحيد رأي أصحاب المصلحة للوصول إلى أفضل صيغة للسياسات العامة وبما يتناسب والوضع الديمقراطي في العراق .

وفي ذات السياق ألقى الدكتور عزت حجاب محاضرة بعنوان دور الإعلام في عملية صنع السياسات العامة سلط الضوء فيها على دور الإعلام في الإستراتيجية ورسم الخطوط الرئيسية للسياسات العامة . إلى ذلك أستعرض الناشط لبيد جلال ما قامت به المدى من دور فعال من خلال استطلاعات الجمهور والدور الرقابي في كشف كثير من الأمور خصوصاً عن مواضيع الاتجار بالبشر والأعضاء البشرية ومطالباتها المستمرة على باحترام الحريات الشخصية وكشفها لجملة من الأعمال ومنها كابونات النفط .

يذكر أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مشروع روابط قد شرع بالعمل مع الحكومة العراقية ضمن إطار تعاون مشترك بهدف انجاز تقدم في هذا المضمار وسيكون للمؤسسات غير الحكومية وعلى رأسها الإعلام الدور البالغ في هذه العملية من خلال الإسهام المباشر للمؤسسات الإعلامية.

التربية تؤكد إبعاد الوزارة عن التقاطعات السياسية

□ بغداد / المدى

دعت وزارة التربية إلى ضرورة إبعاد الوزارة عن التقاطعات السياسية والمهاترات الإعلامية ، مؤكدةً: إن ما قام به وزير التربية في الفترة الماضية دليل على العافية التي أصابت جسد العملية التربوية. وذكر بيان للمكتب الإعلامي لوزير التربية تلقته المدى أمس الثلاثاء: أن في الوقت الذي نؤكد فيه حرصنا على سلامة أبنائنا الطلبة لأنهم فلذات أكبادنا وقادة العراق الجدد نطالب النائب بعدم المزايدات والكف عن السجالات الإعلامية، معللةً استشهاد الطالبتين بحوادث: إحداهما بسبب سيارة حمل كبيرة قامت بإزاحة الجدار أثناء تواجد الطالبات في وقت الاستراحة والأخرى تعرضت إلى إغماء أثناء وجودها في دورة المياه لتناولها طعاما فاسدا مما تسبب في نقلها إلى المستشفى وهناك فارقت الحياة فما علاقة وفاة الطالبتين بتردي الواقع التعليمي. وشدد البيان على: أن ما قام به وزير التربية في الفترة الماضية دليل على العافية التي أصابت جسد العملية التربوية ،مطالباً بإبعاد الوزارة عن التقاطعات السياسية.

أمانة بغداد ومديريّة المرور تناقشان تطبيق نظام المرور الذكي

□ بغداد / المدى

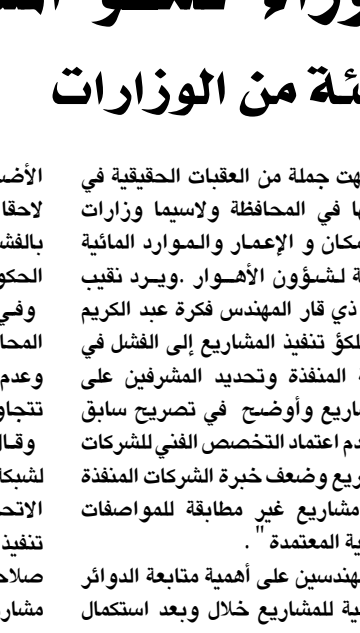

بحثت أمانة بغداد ومديرية المرور العامة في اجتماع جديد للجنة المرورية المشتركة نظام المرور الذكي الذي تسعى أمانة بغداد لتطبيقه في العاصمة بغداد.

وذكر بيان لدائرة العلاقات والإعلام في الأمانة تلقت(المدى) نسخة منه أمس الثلاثاء أن الاجتماع الذي ترأسه وكيل أمانة بغداد للشؤون البلدية المهندس (نعيم الكعبي) بحضور أعضاء اللجنة المدراء العامين لدوائر الحراسات والتصاميم والتخطيط والمتابعة وممثلين عن مديرية المرور العامة وقيادة عمليات بغداد وعن دائرة المشاريع ووحدة الأضوية المرورية استمعوا إلى شرح قدمته مهندسة من دائرة التصاميم أعدت المشروع عن تفاصيل النظام الذي يشمل جميع تفاصيل إدارة حركة السير والمرور في الشوارع والتقاطعات كافة وبصورة الكترونية.

وأضافت المهندسة إن نظام المرور الذكي يتم التحكم به بسيطرة مركزية إذ تعمل الإشارات الضوئية تلقائياً وليس بنظام التوقيت الثابت إذ تقوم المتحسسات الخاصة في الشوارع والرادارات بالإيعاز إلى الأجهزة الخاصة بتغيير تنظيم الإشارات تلقائيا لامتصاص الزخم المروري ويتم التحكم بالنظام وفقاً لتلك المعطيات.

وأوضحت أن النظام الجديد يؤمن تنظيم التقاطعات المرورية كافة ويتتبع حركة المركبات في الشوارع وأيضاً الحوادث المرورية وغيرها ويثبت المخالفات المرورية التي تقع في التقاطعات عن طريق كاميرات تلفزيونية خاصة. وبينت أن أهمية النظام الذكي تكمن في تحسين مستوى السلامة المرورية ومستخدمي الطريق من خلال سرعة إيصال المعلومات إلى السيطرة المركزية للقيام بمعالجة أي حادث وتوجيه سيارات الإطفاء والإسعاف إلى أماكن الحوادث لإجراء عمليات الإنقاذ وكذلك متابعة العجلات المخالفة وتنبيه المواطنين إلى تغيير حركة سيرهم إلى شوارع بديلة في حالة وقوع حادث أو إغلاق شوارع وغيرها.

وأشار البيان أن المجتمعين قرروا بعد مناقشات مستفيضة الطلب من دائرة المشاريع وتصاميم الطرق إعداد دراسة أولية عن المشروع والمعلومات الأساسية لإعداد الدراسة الاستشارية لنظام المرور الذكي على أن تقدم في موعد أقصاه ٢٠١٢/١/٥ كما أوصى المجتمعون أيضا بإقامة حلقة نقاشية تعقد في أمانة بغداد يشارك فيها ممثلون ومتخصصون عن وزارتي الدفاع والداخلية وأساتذة الجامعات لمناقشة النظام الذكي من جميع جوانبه استعداداً للبدء في الإجراءات الأصولية للعمل على إنشاءه وإعلانه للشركات العالمية لتقديم عروضها.

ارتفاع مستوى التسويق للأوكسجين الطبي في العراق

□ بغداد / المدى

كشف مدير عام شركة المنصور العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن خليل حياوي مراد عن ارتفاع مستوى التسويق للأوكسجين الطبي O^2 بالنسبة للمحافظات، حيث قامت الشركة بتجهيز دائرة صحة الديوانية ودائرة صحة الكوت باحتياجها كافة من هذا المنتج للحالات المرضية.

وقال مصدر مسؤول في وزارة الصناعة والمعادن أن الشركة قامت بتوقيع عقود مع دائرة صحة النجف ودائرة صحة بابل لتجهيزهم بالأوكسجين الطبي O^2، وتجهيز الشركات التابعة لوزارة الصناعة والمعادن بمادة الأوكسجين ولأغراضهم الصناعية، منها شركة الصمود العامة للصناعات الفولاذية والشركة العامة لصناعة البطاريات وشركة نصر العامة للصناعات الميكانيكية ومحطة كهرباء التاجي الغازية ومعمل غسل أصواف التاجي والشركة العامة لصناعة المعدات الهندسية الثقيلة التابعة لوزارة النفط. وأشار المدير العام إلى قيام الشركة بتجهيز النتروجين السائل ٢ N إلى المستشفى البيطري في ديالى ومستشفيات البيطرة في الديوانية للأغراض الطبية بكمية ٣٦٠٠ لتر، بالإضافة إلى تجهيز مادة الهيدروجين ٢ H لبعض الدوائر الحكومية، منها شركة مصافي الجنوب ومحطة كهرباء بيجي وشركة مصافي الوسط/ الدورة وشركة حفر الآبار الشمالية للأغراض الصناعية بكمية ٢٣،٨٦٥ م^3.